

رأى أن لا بديل من الصيغة الوفاقية لبلدية بيروت
فرعون: لا أحد يمكنه التنازل عن مبدأ المناصفة

المستقبل - الخميس 21 كانون الثاني 2010 - العدد 3544 - شؤون لبنانية - صفحة 4

رأى وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ميشال فرعون أن "تقسيم بيروت الى دوائر يفتح مجالاً للجدل، وهو لم يناقش في جلسة مجلس الوزراء (أول من أمس)"، مشيراً الى أن "جلسة مجلس الوزراء حسمت موعد إجراء الانتخابات البلدية لأنه كان هناك رغبة جامعة بإجرائها في موعدها".

وأكد في حديث إلى إذاعة "صوت لبنان" أمس، أن "الصيغة الموجودة في بيروت اليوم هي وفاقية وميثاقية، وأنه لا يمكن لأحد التنازل عن مبدأ المناصفة الذي يطبق في العاصمة منذ 40 عاماً، ولا بديل منها، سواء كان ذلك في المجلس البلدي للعاصمة أو في الجهاز التنفيذي الذي يرأسه محافظ بيروت".

وأوضح أن "النقاش في مجلس الوزراء بشأن تعديلات قانون الانتخاب لم ينته بعد، إن كان لناحية انتخاب رئيس البلدية من الشعب، أو لناحية اعتماد مبدأ النسبية، أو الكوتا النسائية، ومدة المجلس البلدي التي أجمع الكل على أن تكون لفترة خمس سنوات بدلاً من ست سنوات، وأن النقاش لم ينته فيما خص الإصلاحات". وقال: "أن تخفيض سن الاقتراع إلى 18 سنة لا يمكن أن يطبق في هذا الوقت غير الكافي".

وأشار إلى أن "هناك مزايدات بشأن آلية التعيينات الإدارية، حيث نرى أن الكل يتكلم اليوم عن الآلية، في حين ذهب البعض الى التشويش من أجل دفع الأمور الى المحاصصة، التي نأمل التوصل الى آلية تحمل المرشحين الأكفاء الى الإدارة وتبعد عنها المحاصصة"، موضحاً أن "المحاصصة في التعيينات الإدارية مبدأ صحيح، ولكن يجب أن يكون هناك على الأقل شفافية ومعايير، حتى لا تكون المحاصصة على حساب الإدارة".
أضاف: "أن ملف تحديد الآلية التي سيتم اعتمادها من أجل اتخاذ القرار المناسب بشأن التعيينات الإدارية سيضع على نار حامية بدءاً من الأسبوع المقبل".